

Distr.: General
9 June 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء بشأن التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة

جنيف، ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦

تقرير اجتماع الخبراء بشأن التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة

المعقود في قصر الأمم، بجنيف، يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦

المحتويات

الصفحة

٢	مقدمة	
٢	موجز الرئيس	أولاً -
٢	البيانات الافتتاحية	ألف -
٥	التجارة كأداة للتنمية الاقتصادية للمرأة	باء -
١٥	المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٥	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٥	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٥	نتائج الاجتماع	جيم -
١٥	اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٦	الحضور	المرفق



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-09453(A)



* 1 6 0 9 4 5 3 *

مقدمة

عقد اجتماع الخبراء بشأن التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة، في قصر الأمم في جنيف، بسويسرا، يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦. وكان الهدف من الاجتماع هو مناقشة السياسات والتدابير اللازمة لكي تساهم التجارة والسياسة التجارية مساهمة كاملة في التمكين الاقتصادي للمرأة. وعلى وجه التحديد، كان يتوقع من الاجتماع مساعدة المشاركين على تحسين فهمهم للعلاقات القائمة بين التجارة ونوع الجنس؛ ومناقشة كيفية ضمان الاتساق بين التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ وتسهيل الضوء على سبل وضع وتنفيذ الإجراءات التحويلية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

واستفاد الاجتماع من عروض قدمها ١٣ خبيراً يمثلون حكومات ومنظمات حكومية دولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الجامعية. وضم الاجتماع نحو ٨٠ مشاركاً ينتمون إلى أكثر من ٢٠ بلداً من ذوي خلفيات وتجارب متنوعة. وتيسيراً للمناقشة، أعدت أمانة الأونكتاد وثيقة معلومات أساسية بعنوان "التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة" (TD/B/C.I/EM.8/2).

أولاً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١ - ذكّر نائب الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، بعزم المجتمع الدولي على التصدي لانعدام المساواة. وأوضح المعنى المقصود بعبارة تمكين المرأة، التي يمكن أن تفهم على أنها تشير إلى قدرة المرأة على أن تكون فاعلة في تغيير حياتها، وبصفة أعم، تغيير الهيكل الذي يجعلها في وضع تبعي مقارنة بالرجل. ومن ثم يمكن أن يُفهم التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه قدرة المرأة على التمتع بكامل الحقوق الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي. وشدد على أن تمكين المرأة لا يخدم المرأة وحدها بل يخدم الجميع، وساق المثال التالي: لقد لاحظت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن حصول النساء على الموارد بقدر حصول الرجال عليها يمكن أن يزيد إجمالي الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٢,٥ في المائة و ٤ في المائة.

٢ - وبخصوص العلاقات المحددة بين تمكين المرأة والتجارة، أشار نائب الأمين العام إلى أن التجارة بحكم طبيعتها تفتقر بتبعات توزيعية، وأن التغييرات التوزيعية يمكن أن تؤثر في النساء من حيث أدوارهن كونهن صاحبات عمل ومنتجات ومستهلكات ودافعات ضرائب. وآثار ذلك المتفاوتة بين الجنسين يمكن أن تقيم على ثلاثة مستويات. فأولاً، وعلى المستوى الوطني، يمكن أن يؤدي انفتاح التجارة إلى تخفيض الإيرادات التعريفية، لا سيما في البلدان النامية، وهو

ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تأثيرات بحسب نوع الجنس في حجم الإنفاق الحكومي وتركيبته. وثانياً، وعلى المستوى القطاعي، يمكن أن تتوسع قطاعات التصدير المتنافسة وتولد وظائف جديدة، بينما يمكن أن تنكمش قطاعات الاستيراد المتنافسة. وهذا النوع من إعادة التوزيع القطاعي يمكن أن تكون له تأثيرات بحسب نوع الجنس، لا سيما إذا هيمن الرجال أو النساء على القطاعات المتأثرة. وثالثاً، وعلى مستوى الأسرة المعيشية، تتسبب التجارة في تغييرات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات، ويقترن ذلك بتبعات بحسب نوع الجنس على الدخل الحقيقي.

٣- وشدد نائب الأمين العام على ضرورة الاستفادة من تقييمات آثار التجارة المتفاوتة بين الجنسين لدى تصميم السياسة التجارية وتنفيذها. وللمساعدة في هذه الجهود، وضع الأونكتاد برنامج عمل بشأن التجارة ونوع الجنس والتنمية، من شأنه أن يساعد صناع السياسات على إعطاء مضمون لتمكين المرأة. وأعد البرنامج سلسلة من التقارير المتعلقة بالتجارة والآثار الجنسانية في مجموعة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، إلى جانب مجموعة مواد تعليمية استندت إليها دورتان تدريبيتان نُظمتا بنجاح على شبكة الإنترنت وركزتا على التجارة ونوع الجنس. وختتم نائب الأمين العام بالتشديد على أن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ستتيح فرصة للمضي في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٤- وقالت رئيسة وحدة التجارة والقضايا الجنسانية والتنمية إن العلاقة بين التجارة والزراعة ونوع الجنس علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد وتعتمد بدرجة كبيرة على السياق المحدد. بيد أن من الممكن إطلاق بعض الأحكام العامة فيما يتعلق بالأنماط والقيود الجنسانية في ميدان التجارة الزراعية والتنمية الريفية. وعلى سبيل المثال، تشارك النساء، في بعض السياقات، بنفس القدر الذي يشارك به الرجال في زراعة المحاصيل التصديرية، لكن الرجال، بصفة عامة، هم الذين يبيعون المنتجات ويتحكمون في أرباح البيع. وتعكس تلك الأنماط الجنسانية قواعد اجتماعية متجذرة، وكذلك صعوبات مرتبطة بنوع الجنس فيما يتعلق بالحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات. وبخصوص آثار التجارة المتفاوتة بين الجنسين، أشارت الرئيسة إلى أن تحرير التجارة ليس له تأثيرات إيجابية أو سلبية محددة على النساء في الزراعة، إذ تختلف التأثيرات باختلاف المجموعات الفرعية للنساء وذلك بحسب الفصل القطاعي وأنماط المحاصيل والزراعة ونوع الترتيبات القائمة فيما يتعلق بجيازة الأراضي والديناميات التي تتحكم في العلاقات داخل الأسر المعيشية.

٥- وأشارت الرئيسة إلى أن أثر تحرير التجارة على النساء أثر ذو حدين في معظم الحالات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستفيد النساء بصفتهن مستهلكات من تحديد أسعار مقبولة بقدر أكبر للواردات الغذائية نتيجة لتحرير التجارة، بينما يقلص ذلك الأرباح الضئيلة بالفعل التي تجنيها النساء الريفيات بصفتهن منتجات في القطاع. وبالمثل، يمكن أن يتيح تنوع الزراعة واستغلالها التجاري فرصاً جديدة لنساء الأرياف، لكن ذلك قد يشير لتحديات كبيرة

أيضاً. وفي الأنشطة الزراعية الحقلية، عادة ما تكون العملية لصالح المزارعين ذوي التوجه التجاري الذين يستفيدون من الحصول على نحو أفضل على المدخلات وشبكات التسويق، بينما يزاح المنتجون الصغار بمن فيهم نساء المزارعات في الأراضي الهامشية. أما في العمل الزراعي خارج الحقل، فيمكن أن تتيح الصناعات الزراعية الموجهة نحو الصادرات فرص عمل جديدة وأفضل للنساء، لكن تلك الصناعات وما يتصل بها من أشكال سلاسل الإمداد المنظمة، كالزراعة التعاقدية، يمكن أيضاً أن تثير تحديات متصلة بنوع الجنس. وتعرض النساء العاملات في تجهيز المنتجات الزراعية في أحيان كثيرة للعزل في أنشطة تعتمد بكثافة على اليد العاملة غير الماهرة، وتكون فيها فرص تنمية المهارات محدودة، وتعرض النساء في بعض القطاعات للمبيدات وظروف عمل خطيرة أخرى، ويتقاضين أجوراً زهيدة في وظائف غير دائمة وهشة تجعلهن عرضة بصورة متزايدة للصدمات الخارجية. ولا بد من اتخاذ تدابير استباقية لضمان إمكانية استفادة نساء الأرياف من منافع التكامل التجاري وفرصه.

٦- وبخصوص التصنيع، وجهت الرئيسة الانتباه إلى العمليات المتتابة لتأنيث العمل والتراجع الحاصل في ذلك. وفيما يتعلق بالعملية الأولى، تشير الأدلة إلى وجود علاقة إيجابية بين حصة المصنوعات البسيطة في الصادرات ونسبة النساء في العمالة. فالصناعات الموجهة نحو الصادرات والمعتمدة على كثافة اليد العاملة، كما هو الحال في صناعات الملابس والنسيج والمواد الإلكترونية الخفيفة واللعب، تُعطي الأفضلية بوضوح للعاملات النساء بسبب المنافسة الدولية القوية التي تقتضي استخدام يد عاملة رخيصة لحفض التكاليف، إلى جانب مفاهيم مختلفة لعمل الرجال والنساء التي كثيراً ما تؤدي إلى عزل النساء في الصناعات المعتمدة على كثافة اليد العاملة. ونتيجة لذلك، تواجه النساء تمييزاً أفقياً وعمودياً، يتمثل الأول في عدم التكافؤ في توزيع الرجال والنساء في المهن والوظائف المختلفة، بينما يشير الثاني إلى تركيز الرجال عادة في أعلى الهرم المهني والنساء في أسفله. وفيما يتعلق بالتراجع في تأنيث العمل، توجد أدلة على أن الارتقاء الصناعي اقترن بتراجع في تأنيث العمالة، إذ يعتبر الرجال أكثر استيفاء لمجموعات المهارات المطلوبة. ومجمل القول أن النمو القائم على التجارة في قطاع التصنيع أتاح فرص عمل للنساء لكنه ولد أيضاً أمماتاً جديدة من الضعف وانعدام المساواة.

٧- وأشارت الرئيسة إلى أن قطاع الخدمات قطاع معترف بأنه مصدر أساسي للوظائف في البلدان النامية، لا سيما بالنسبة إلى النساء. بيد أن تحرير التجارة في الخدمات لا يفضي تلقائياً إلى نواتج أفضل لفائدة النساء. إذ تستمر فوارق الأجور بين الجنسين في القطاع، وتوجد قرائن على أن التمييز الجنساني كثيراً ما يميل النساء إلى أدوار أدنى من حيث الأجور والقيمة المضافة أو يحشرهن في خدمات غير منظمة وصغيرة النطاق. ويكمن أحد الأبعاد الرئيسية في أنواع الخدمات التي تقدمها النساء. فنشاط النساء في الخدمات منخفضة الإنتاجية وذات الإمكانيات المحدودة من حيث تراكم رأس المال والمهارات، مثل التجارة الصغيرة والخدمات الشخصية والمجتمعية، يحد من فرص الارتقاء بالمرأة اجتماعياً واقتصادياً، في حين أن التوظيف في الخدمات ذات المهارات المتوسطة أو العالية قادر على تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً.

٨- وختمت الرئيسة بالتشديد على العلاقة بين التجارة ونوع الجنس في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. إذ تتيح الخطة الأولى فرصة للتصدي للقضايا الجنسانية على نحو متعدد التخصصات والجوانب. ذلك أن أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٥ و١٦ تضمنت غايات ومؤشرات مفيدة جداً للتمكين الاقتصادي للمرأة. وسلطت الرئيسة الضوء على تحديين أساسيين هما ضرورة تجاوز منطق جدوى التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الاعتراف بحقوق المرأة باعتبارها من حقوق الإنسان، وضرورة التنفيذ الكامل لكل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، رغم التحديات المقترنة بالإجراءات التحويلية ذات الصلة.

٩- وأبرز أحد المندوبين أن تمكين النساء والبنات هدف سياساتي ثابت في فنلندا، وعامل حاسم في النجاح الاقتصادي للبلد، ومكون مهم من مكونات تعاونها الإنمائي. وأبرز المندوب ما كان للتجارة الدولية من آثار إيجابية على المرأة؛ فقد زادت التجارة فرص عمل النساء في صناعات مثل الملابس والنسيج والمواد الإلكترونية الخفيفة، وساهمت في تحسين ظروف العمل ونوعيته، ذلك أن العمل في الشركات المرتبطة بسلاسل القيمة توفر ظروفاً أفضل من العمل المنزلي. وعلاوة على ذلك، يوجد ارتباط إيجابي بين التجارة والنهوض بحقوق المرأة. بيد أن قدرات التجارة لا تستخدم بالكامل وتعتمد في نهاية المطاف إلى حد كبير على وضع السياسات المحلية والقواعد الاجتماعية.

باء- التجارة كأداة للتنمية الاقتصادية للمرأة (البند ٣ من جدول الأعمال)

العلاقات القائمة بين التجارة ونوع الجنس في قطاع الزراعة

١٠- ركزت الجلسة الأولى على العلاقات القائمة بين التجارة ونوع الجنس في القطاع الزراعي. وبحث الجلسة الفرص التي يمكن للتجارة أن تتيحها لتمكين المرأة وتحقيق رفاهها في قطاع الزراعة وما يقترن بتلك الفرص من تحديات. وركزت النقاشات إلى حد كبير على التبعات الجنسانية للاستغلال التجاري للزراعة وتنوع النشاط الزراعي. ووجه الخبراء الانتباه إلى خصوصية سياق العلاقة بين التجارة ونوع الجنس في الزراعة وتعقيدها.

١١- وقدم أحد الخبراء تفاصيل عن هذه العلاقة، وحث على التفكير في التجارة باعتبارها أداة للتمكين الاقتصادي للمرأة. فثمة نزعة إلى الإفراط في تبسيط الأمور؛ إذ بات مفهوم نوع الجنس يستعمل بديلاً عن كلمة المرأة، والحال أن لهذا المفهوم دلالات أعمق. واقترن ذلك بانتقال الخطاب السياسي من تقييم الأنماط المتقاطعة لانعدام المساواة، حيث تقيّم القضايا الجنسانية باعتبارها تفاعلاً بين الإثنية والطبقة والموقع، إلى خطاب مبسط قائم على تمييز ثنائي (الرجال والنساء). وأبرز الخبر أن الانتقال إلى الزراعة التجارية ليس له، من منظور الحق في الغذاء، تأثيرات إيجابية أو سلبية بعينها في الأسر الريفية، إذ تتفاوت التأثيرات بين المجموعات

الفرعية. وفي التحاليل القائمة على مورد الرزق، يشمل سكان الأرياف فئات مختلفة تتأثر بالتجارة بطرق متنوعة، بما فيها الأسر المعتمدة على الأراضي للعيش، وفئة العمال المستخدمين في الزراعة التعاقدية وترتيباتها الأخرى، والعاملون في الصناعات الزراعية الموجهة نحو التصدير. وفي بعض السياقات، أفضت عملية الاستغلال التجاري إلى اضطرابات محلية كبيرة تتصل بالحق في الغذاء. ففي كمبوديا مثلاً حُولت الأراضي نحو إنتاج المطاط، وعندما نزلت أسعار المطاط، توقف المزارعون عن الإنتاج دون العودة إلى زراعة الخضراوات. وفي المقابل أرسلت الأسر الريفية النساء الشابات نحو قطاع الملابس الموجود في العاصمة، وهو قطاع يوفر الدخل لكنه يساعد أيضاً على اعتماد أنماط استهلاك جديدة قد لا تكون مستدامة في المناطق الريفية. والسؤال هو: ألا يحجب التركيز على الإنتاجية الزراعية وضرورة إلغاء الفارق بين الجنسين في الزراعة تحييراً إلى نموذج الصناعة الزراعية الشديد الاعتماد على المدخلات الخارجية، وهل تشكل التجارة أداة للتمكين الاقتصادي للنساء أم العكس، بمعنى أن النساء يشكلن أداة للتجارة إذ يوفرن لها يداً عاملة رخيصة. وشدد الخبير بالخصوص على ضرورة اتباع نهج قائم على الحقوق. ذلك أن أهداف التنمية المستدامة لم تتضمن خطاباً قائماً على الحقوق إلا بقدر محدود؛ فقد انصب التركيز على محاربة الجوع، لكن الهدف ٢، وهو أمر لافت للانتباه، لم يشر إلى الحق في الغذاء.

١٢- وسلط خبير آخر الضوء على تعقيد العلاقة بين التجارة ونوع الجنس وضرورة تجنب التبسيط المفرط، وعرض الاستنتاجات الأولية لبحوث تتعلق بالآثار المتفاوتة بين الجنسين الناجمة عن نمو الصادرات الزراعية غير التقليدية، بما فيها صادرات الكينوا في جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات، والبن العضوي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والمال في نيبال، والفاصوليا والبطاطا الأيرلندية في رواندا. وتتأثر نوعية البحوث بنقص البيانات، ويُعزى ذلك في جزء منه إلى كون المجال موضوع البحث يجمع بين موضوعين هما العمل والزراعة. وقد لا تستوعب الدراسات الاستقصائية المصممة لعمال المناطق الحضرية استيعاباً تاماً عنصراً الموسمية، وهو سمة رئيسية من سمات العمالة الزراعية المدفوعة الأجر، بينما قد يكون مفهوم الوظيفة الرئيسية مظللاً في حالة الزراعة. ولاحظ الخبير أن نوع الجنس منظار تحليلي مهم يمكن من خلاله تقييم مدى الإدماج الاجتماعي المقترن بالتحويلات الريفية. ويشمل نطاق التحليل التمكين الاقتصادي وأبعاداً أخرى من التمكين، بما فيها تقاسم المسؤوليات الرئيسية في الحقل الإنتاجي. وتشير الاستنتاجات الأولية إلى نواتج متباينة بحسب نوع الجنس. ففي نيبال مثلاً تفيد التقارير بأن سلطة صنع القرار (فيما يتعلق بإنتاج المال من عدمه) يشترك فيها النساء والرجال مناصفةً، في حين يتحكم الرجال بالأساس في الممتلكات، وكذلك في المدخلات الكيميائية. وفي التجارة الصغيرة العابرة للحدود في رواندا وأوغندا، تهيمن التاجرات النساء على مقاطعتين وبهيمن الرجال على مقاطعتين أخريين. وقد يكمن أحد أسباب هذا التقسيم في كون بعض النساء منظمات في تعاونيات، مما يعني امتلاكهن موارد مالية للاستثمار. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يتولى الرجال جلب البن إلى محطات الغسيل، وهم المستفيدون الرئيسيون من التدريب.

وهكذا فإن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يفضي بالضرورة إلى تمكين اجتماعي، والعكس بالعكس.

١٣- وركز خبير آخر على معايير الاستدامة الطوعية وأطر الاستثمار المسؤول، يبحث مدى تضمن تلك الصكوك الطوعية الأبعاد الجنسانية وآثارها على الجنسين. ويتناول الاستعراض خمسة معايير وأطر رئيسية ضمن خمسة شروط متصلة بنوع الجنس (الحصول على الأراضي، والحصول على الموارد الإنتاجية، والعبء الإنجابي، والعمالة، وصنع القرار). وكشف التحليل أن المعايير لا تتضمن إشارات كثيرة إلى القضايا الجنسانية، فيما عدا القضايا المتصلة منها بالعمالة وإشارة إلى العبء الإنجابي، في حين تراعي الأطر البعد الجنساني بقدر أكبر بقليل. وبصورة عامة، تترتب على المعايير والأطر موضوع الاستعراض آثار جنسانية محدودة. ومع ذلك، عززت إجراءات إصدار الشهادات حقوق النساء في الأراضي، وذلك مثلاً في المكسيك وأمريكا الوسطى. وأشار الخبير إلى ضرورة قياس المزيد من البيانات لرصد الآثار الجنسانية الناجمة عن معايير الاستدامة الطوعية وأطر الاستثمار المسؤول.

١٤- وكشفت المناقشة التالية آراء متضاربة بشأن الاستغلال التجاري. فقد رأى بعض المشاركين أن الانتقال إلى الاستغلال التجاري للزراعة وتنوع الإنتاج الزراعي يساهم في الثروة من خلال خلق الوظائف وتحسين ظروف العمل. وأقر أحد الخبراء بأن الاستغلال التجاري يمكن أن يولد فرص عمل، لكنه شدد على تعقيد التقييم من حيث الحق في الغذاء. فعلى سبيل المثال، أتاح قطاع الزهور في إثيوبيا وكينيا فرص عمل جديدة للنساء، لكنه أثار شواغل بشأن نوعية الوظائف المستحدثة واستقرارها وخطر السباق نحو القاع سعياً إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، يعتمد إنتاج الورود على نطاق واسع على كثافة المياه والأراضي، وهو ما يثير شواغل حاسمة بشأن الاستدامة، ويمكن أن يؤثر في الحق في الغذاء. وبخصوص التحول الريفي في كمبوديا، تحسنت البنية الأساسية الريفية بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر بالأساس، لكن هذا التحسن حفّز على النزوح الريفي وتسبب في تشويه أنماط الاستهلاك. لذا فإن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على التوجه نحو الاستغلال التجاري للزراعة وتنوع الإنتاج الزراعي لا بد أن تقيم في المدى الطويل.

١٥- ونوقشت السبل الممكنة لتغيير القواعد الاجتماعية المتجذرة التي تتضمن أدواراً اجتماعية للرجال والنساء. وأبرز الخبراء أن الافتراضات الضمنية التي مؤداها أن القواعد الجنسانية مكرسة اجتماعياً ولا يمكن أن تتغير إلا بالتعليم ليست سوى جزء من المشكلة. فالقواعد الجنسانية تكرر أيضاً المؤسسات والأسواق، وهو مجال يمكن فيه تغيير السياسات. وتؤثر النساء على نحو متفاوت بالتجارة في مختلف مراحل حياتهن (على سبيل المثال يمكن أن تمارس النساء عملاً من جنس أعمال التركيب طيلة ١٠-١٥ سنة قبل تركه)، وهو ما من شأنه أن يعقد بقدر أكبر العلاقة بين التجارة ونوع الجنس. ففي كمبوديا مثلاً، حيث حظي قطاع الملابس بامتيازات من الولايات المتحدة الأمريكية، تُستخدم أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ فتاة ريفية

في قطاع الملابس، وقد عادت البعض منهن إلى قراهن للزواج ثم بقين في القرية. وتثير التغييرات في أنماط استهلاك العائدات مسائل اجتماعية معقدة.

١٦- وأبرز أحد الخبراء أن التحدي الرئيسي في تمكين المرأة يكمن في تنفيذ السياسات. ويقوم التمكين الاقتصادي للمرأة على خطة تحويلية تستدعي تحركات اجتماعية ونسائية لدعم التغيير. ووجه أحد المشاركين الانتباه إلى ضرورة زيادة التركيز على البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية التي غالباً ما تتجاهلها التحاليل. وسلط مشارك آخر الضوء على ما تتمتع به النساء المغتربات من قدرات هائلة وعلى ضرورة الاستثمار في شبكات المغتربين والاستفادة منها لتحويل الموارد والمعارف إلى نساء البلدان الأصلية.

العلاقات القائمة بين التجارة ونوع الجنس في قطاع التصنيع الموجه نحو التصدير

١٧- ركزت الجلسة الثانية على العلاقات بين التجارة ونوع الجنس في قطاع التصنيع الموجه نحو التصدير. وتناولت نقاشات الجلسة التدابير الهيكلية اللازمة لضمان استفادة النساء من توسيع التجارة ونجاحهن في مواجهة تحديات القطاع.

١٨- واستناداً إلى نتائج دراسة بشأن المساواة بين الجنسين في سلاسل القيمة العالمية، ناقش أحد الخبراء الدور الحاسم الذي يؤديه قطاع التصنيع الموجه نحو التصدير والمعتمد على كثافة اليد العاملة في إتاحة فرص عمل للنساء. ويسهل نمو هذا القطاع دخول النساء أسواق العمل المنظم، بما يتيح من بدائل للعمالة غير المنظمة. وأبرز الخبير أن لذلك تبعات مهمة على النساء منها تحسين الوصول إلى الائتمان، وهو ما يساهم بدوره في الارتقاء بظروف معيشتهن.

١٩- وشدد خبير آخر على أن النساء يمثلن نحو ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من القوة العاملة في مناطق تجهيز الصادرات (المصنعة) في البلدان النامية. وقد ارتفع عدد تلك المناطق باطراد، من ٧٩ منطقة في ٢٥ بلداً في عام ١٩٧٥، وهي مناطق كانت تستخدم نحو ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، إلى نحو ٣ ٥٠٠ منطقة في ١٣٠ بلداً في الوقت الحاضر، وهي مناطق تستخدم ٦٦ مليون شخص في البلدان النامية. كما سلط الخبير الضوء على الجوانب السلبية للعمالة في المصانع الموجهة نحو التصدير، حيث غالباً ما تكون حقوق العمال مقيدةً لما كان الحق في الانضمام إلى النقابات وفي حرية تكوين الجمعيات بصفة عامة غير مكفول، الأمر الذي يفضي في أحيان كثيرة إلى ظروف عمل صعبة. وأضاف أن حرية تكوين الجمعيات هي من صميم تمكين المرأة، إذ تفسح للنساء مجال المطالبة بحقوقهن. وأوصى خبير آخر باتخاذ إجراءات على المستوى الحكومي بهدف دعم النساء في ممارسة حقوقهن في المفاوضة الجماعية وإعمال الحق في حرية تكوين الجمعيات.

٢٠- ومن دواعي القلق الأخرى احتمال مغادرة النساء قطاع التصنيع بسبب التراجع في تآنيث سوق العمل. وتفيد الأدلة القائمة أن الارتقاء الصناعي يقترن بانخفاض كبير في حصة النساء في العمالة، وهو انخفاض يمكن أن يكون مرتبطاً بالقوالب النمطية الجنسانية وبنقص الوصول إلى التدريب في العمل. وأشار أحد الخبراء إلى أن النساء اللاتي يغادرن الصناعة الموجهة

نحو التصدير كثيراً ما ينتقلن إلى الاقتصاد غير المنظم، لا سيما الخدمات غير المنظمة. ويبرز ذلك دور قطاع الخدمات باعتباره قطاعاً احتياطياً كبيراً. ولا بد من تكثيف البحوث لاستكشاف هذه المسألة على نحوٍ أشمل.

٢١- وشدد خبير آخر على احتمال أن تفضي السياسات الموجهة نحو التصدير إلى انكماشٍ، مشيراً إلى أن إدماج المرأة يحتاج إلى زيادة التركيز على السلع القابلة للتجارة بصفةٍ عامة (السلع المصدرة والسلع المباعة في السوق المحلية). وتطبيق سياسات تفضي إلى ضغوطٍ انكماشية يمكن أن يؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية ويجد من ثم من احتمالات إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية.

٢٢- وتفيد قدرة النساء على المشاركة بنجاح في قطاع التصنيع بعدم حصولهن أو حصولهن المحدود على الأراضي باعتبارها أصولاً و ضمانات بصفةٍ عامة، وباستمرار الفوارق في الخيارات التعليمية ومستويات التحصيل العلمي، وبعدم الثقة. ويمكن التصدي لنقص الضمانات بتنفيذ مبادرات ترمي إلى تزويد النساء بالخدمات المالية. بيد أن أحد الخبراء شدد على حدود مشاريع التمويل الإدماجي، مثل مبادرات التمويل البالغ الصغر، التي تتسبب في مديونية لا يمكن تحمل أعباءها في أوساط المستفيدين. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يكون التمويل الإدماجي موجهاً نحو الاستهلاك وتلبية احتياجاتٍ طارئةٍ بدلاً من استحداث أنشطة اقتصادية جديدة.

٢٣- وأشار الخبراء إلى أن استمرار الفصل بين الجنسين في التعليم مسألة حاسمة بالنسبة إلى النواتج المتصلة بنوع الجنس، إذ يؤدي ذلك إلى الفصل بين الجنسين في العمالة. وكثيراً ما تكون النساء محجومات عن المجازفة، وهو تفكير تقييدي يفرض على صعوبات في الارتقاء. والتمكن، الذي يُعرف بأنه زيادة القوة والثقة، مفهوم تحويلي قوي قادر على إحداث تغييرات في المواقف وفي حركية إنشاء المشاريع. وأبرز الخبراء الفرص الناشئة عن تطوير أنشطة التوريد الخارجي العالمية. بيد أن تلك الأنشطة تقتضي استثماراً في رأس المال، وهو ما قد يجعل النساء في وضعٍ أدنى. وتوفيراً للتكاليف، لم تعد الشركات تستوعب تكلفة الاستثمار في رأس المال عند توريد بعض الأنشطة من مصادر خارجية، فتتقل تلك التكاليف إلى العمال الذين يضطعون بتلك الأنشطة. ونتيجة لذلك، لا يستطيع الأفراد ذوو قدرات استثمارية ضعيفة الاستفادة من الفرص الجديدة. وقد يكمن أحد الحلول في إنشاء مجموعات أعمال تستهدف النساء وتتاح فيها التجهيزات اللازمة. ويمكن دمج هذه الاستراتيجية في المبادرات القائمة مثل برامج المعونة من أجل التجارة.

٢٤- بيد أن الخبراء تساءلوا عن مدى إمكانية إنشاء مجموعات الأعمال في البلدان النامية من الناحية العملية، إذ قد يترتب عن ذلك انتهاكٌ للالتزامات القائمة في إطار تشريعات حقوق الملكية الفكرية واتفاقات التجارة الحرة وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وينبغي للسياسات المناصرة للمساواة بين الجنسين أن تعيد النظر في الكيفية التي يمكن بها أن تقيد تلك الالتزامات

على نحوٍ غير مقبول حصة القيمة المضافة وتعطل الارتقاء والتنمية الصناعية. ويتمثل أحد البدائل الممكنة في تصميم شروط أداءٍ ذكيةٍ لا تنتهك مبادئ منظمة التجارة العالمية.

٢٥- وقال أحد الخبراء إن التحرير يحدث في بعض الحالات في مرحلة مبكرة أكثر من اللازم من عمليات التحول إلى التصنيع. وتعرض الشركات المصنعة المحلية قبل الأوان للمنافسة الأجنبية يعود بالنفع على الشركات الكبيرة على حساب المنتجين الصغار. ولما كانت النساء يعملن عادةً في الشركات الصغيرة، فإن الانفتاح المبالغ على التجارة يمكن أن يضر بهن.

٢٦- واختلفت آراء الخبراء بشأن مسألة إتاحة هامش للمناورة على صعيد السياسات وعلاقتها بالمساواة بين الجنسين. وشدد بعض الخبراء على أن البحث عن هذا الهامش السياسي يرتبط على نحوٍ وثيق بالمساواة بين الجنسين. وعلى وجه الخصوص، يشكل وجود هامشٍ سياسيٍ كافٍ للتحكم في تدفقات رأس المال الداخلية والخارجية شرطاً أساسياً في تصميم وتنفيذ سياسات المستوى الكلي المحلية من أجل التصدي لمسألة المساواة بين الجنسين. إلا أن مسائل المستوى الكلي العامة المتعلقة بهامش الحركة على مصعدي السياسات والهياكل الاقتصادية العالمية لا تمنع الحكومات بالضرورة من اتخاذ إجراءات لتمكين المرأة؛ فالمسألة لا تتوقف على هامش السياسات وإنما على اتخاذ إجراءات محلية فعالة لتمكين المرأة من خلال تنفيذ التشريعات والسياسات. واتفق الخبراء في أنه ما زال يتعين بذل جهودٍ كبيرةٍ بواسطة القوى الاجتماعية على الصعيد المحلي. وسلط أحد الخبراء الضوء على أهمية تهيئة بيئة ملائمة للأعمال على الصعيد الدولي تجعل الشركات خاضعةً للمساءلة عن انتهاكات قوانين العمل أو النظم الضريبية؛ فالمسألة لا تقف عند حماية حقوق المستثمرين الأجانب بل تقتضي إقرار عقدي اجتماعي يخصصهم.

العلاقات القائمة بين التجارة ونوع الجنس في قطاع الخدمات

٢٧- ركزت الجلسة الثالثة على الروابط بين التجارة ونوع الجنس في قطاع الخدمات. وناقش المشاركون في الجلسة فرص ضمان استفادة النساء من زيادة مشاركتهن في القطاع، بما في ذلك اعتماد سياسات تراعي البعد الجنساني في قطاع الخدمات.

٢٨- و تحدث أحد الخبراء عما تبذله كولومبيا من جهود في سبيل إدماج المزيد من النساء في قطاع الخدمات عموماً وفي السياحة خصوصاً. ففي كولومبيا، يبلغ فارق الأجور بين الجنسين نحو ٢١ في المائة، وتبلغ نسبة نفاذ النساء إلى شبكة الإنترنت ٣٧ في المائة. واستُحدثت بعض الوسائل لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف زيادة معدل بقائها. وأوصى الخبير بثلاثة تدابير اعتبرها ضرورية لتعزيز مشاركة النساء في الاقتصاد، وهي زيادة امتثال القواعد الدولية، وتنمية فرص التدريب، والإخلاص في تنفيذ القوانين. ويظل امتثال المعايير الدولية، كمعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وتقييم الامتثال مشكلة بالنسبة إلى مقدمي الخدمات في كولومبيا.

٢٩- وشدد خبير آخر على أن عدداً كبيراً من النساء في إثيوبيا يُستخدَمن في منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم موجهة نحو الخدمات. ونظراً إلى ارتفاع عدد النساء في القوة العاملة، يتوقع أن تستفيد تلك المنشآت بصفة خاصة من استراتيجية الحكومة في سبيل دمج القضايا الجنسانية في جميع السياسات والأطر القانونية. وتمثل إحدى التوصيات الرامية إلى تمكين النساء وتسخير قدراتهن كفاعلات في المجال الاقتصادي في استحداث وإتاحة تكنولوجيات توفر الوقت والطاقة العاملة وتكون مصممة وفقاً لاحتياجات النساء.

٣٠- وركز خبير آخر على تنفيذ تدخلات سياسية محددة الهدف تتيح للنساء الحصول على الموارد وتحسين أوضاعهن في البيئة التجارية ككل. وتشدد تلك التوصيات السياسية على حاجة النساء إلى أن يكن موصولات (عن طريق المؤسسات المالية) ومجهّزات (عن طريق التدريب). ويمكن تحقيق ذلك ببلورة وسائل تمويل خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ووضع مخططات ادخار وترتيبات مشابهة، وبواسطة إنشاء مراكز امتياز توفر التدريب ويسهل على النساء الوصول إليها. وتشمل أمثلة التدابير التي يمكن أن تعود بنفع كبير على التاجرات النساء نظام التجارة المبسط للسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وتطبيق تخفيضات أو حوافز ضريبية يمكن أن تشجع النساء على دخول القطاعات المنظمة.

٣١- وأخيراً، ركز خبير آخر على تمكين المرأة الأفريقية. وينتقل عدد متزايد من النساء في أفريقيا من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات، وبات قطاع الخدمات مصدراً للنمو الاقتصادي والعمالة، فغداً من ثم عاملاً من عوامل التمكين الاقتصادي للمرأة. ولا بد من وضع سياسات تراعي البعد الجنساني لتسخير قدرات النساء في الخدمات، كالسياسات التي تقدم حوافز ضريبية لتشجيع الصادرات من المشاريع الخدمية النسائية؛ والتخفيضات الضريبية على السلع التي تشكل مدخلات ضرورية لمنشآت الخدمات؛ والسياسات التي تشجع المصارف والمؤسسات المالية على بلورة منتجات وخدمات تكون أكثر ابتكاراً وتركز على البعد الجنساني لتمكين النساء من إنشاء المشاريع وتطويرها.

٣٢- واتفق الخبراء في أن السياحة تظل مصدراً رئيسياً للعمالة عموماً ولعمالة النساء خصوصاً، في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وتوجد النساء في جميع مراحل سلاسل القيمة، كمزودات بالسكن والغذاء والسلع التذكارية، وكمرشدات سياحيات ومنظمات رحلات. ورغم الفرص الجديدة التي يتيحها توسع السياحة، لا تزال النساء يواجهن قيوداً في الوصول إلى الوظائف الأعلى أجراً والأنشطة دون القطاعية الأكثر درأً للأرباح. وفي البلدان المختلفة، يرجح أن تمارس النساء وظائف أقل مهارة، كموظفات استقبال وعاملات تنظيف في الفنادق ونادلات في المطاعم على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، يرجح أن تعمل النساء في وظائف متقطعة أو غير منظمة ويتعرضن من ثم بقدر أكبر لهشاشة الدخل. ويسجل قطاع الضيافة مستويات مرتفعة من التحرش الجنسي وما يشبهه من اعتداءات على النساء.

٣٣- وأشار الخبراء إلى مشكلة أخرى وهي أن قدراً كبيراً من القيمة التي تولدها السياحة لا تجنيها المجتمعات المحلية التي تؤدي فيها النساء دوراً أبرز، بل تجنيها الشركات الكبرى لتنظيم الرحلات السياحية والوسطاء العاملون في المكاتب، وهي أنشطة لا تزال تخضع لهيمنة الرجال. ويتفق الجميع إجمالاً في أن قطاع السياحة ينبغي أن يتوسع بطريقة استراتيجية ومراعية للبعد الجنساني. فعلى سبيل المثال، يوفر المركز الوطني للتدريب الفندقي والسياحي في إثيوبيا تدريباً لتنمية المهارات يركز على النساء والشباب. وعلاوة على ذلك يمكن أن يساهم تنوع عرض الخدمات السياحية في اغتنام النساء فرصاً غير مستغلة حتى الآن، كما هو الحال في السياحة المجتمعية مثلاً، حيث تسجل النساء حضوراً نشطاً بصفة خاصة. وتشكل مخططات تقاسم الإيرادات الرامية إلى إعادة توجيه الأرباح المكتسبة من السياحة نحو المجتمعات المحلية والروابط بين قطاع السياحة وقطاع التصنيع سبلاً واعدة لتمكين النساء من الاستفادة بقدر أكبر من مشاركتهن في قطاع السياحة. وكثيراً ما تواجه النساء العاملات في السياحة صعوبة إضافية تتمثل في قلة احتكاكهن باللغات الأجنبية، رغم تفوق البنات على الأولاد في المدارس في بلدان كثيرة.

٣٤- وأعقبت ذلك مناقشات سلطت الضوء على مساهمة النساء العاملات في التجارة غير المنظمة العابرة للحدود مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي والإيرادات الحكومية في أفريقيا جنوب الصحراء. وتتيح التجارة عبر الحدود للنساء فرص عمل وإيرادات لا يستهان بها. بيد أن هذا النشاط تشوبه نقائص عدة، لا سيما عدم الظهور، والوصم، والتعرض للعنف والتحرش والفساد من قبل موظفي الجمارك، وتدني ظروف العمل، وندرة البيانات، والأمية، وعدم الاعتراف بمساهمة التجارة عبر الحدود في الاقتصاد. وإذ تعمل نساء كثيرات في قطاعات غير منظمة، يشكل التعليم عاملاً رئيسياً في التنقل. لذا يظل تزويد النساء بالمهارات اللازمة بواسطة التدريب المهني والتدريب في العمل أمراً حاسماً في تمكين النساء من الانتقال إلى قطاعات الخدمات المنظمة والحصول على وظيفة في الخدمات المعتمدة على مهارات متوسطة وعالية. وتصل منشآت الأعمال المنظمة بطريقة أسهل إلى التمويل والتكنولوجيات، رغم استمرار العوائق في هذا المجال أيضاً، لا سيما افتقار النساء إلى الوقت ووصولهن المحدود إلى التدريب التقني والتعليم في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الأطر العالمية الجديدة

٣٥- تناولت الجلسة الرابعة مسألة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة ضمن الأطر العالمية الجديدة التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وسلط المشاركون في الجلسة الضوء على الفرص التي تتيحها هذه الأطر للنساء وعلى النقائص الممكنة. واتفق المشاركون في أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة تتيح إطاراً لتمكين المرأة ودمج البعد الجنساني في التنمية. بيد أن الإجراءات المعزولة تعتبر غير كافية لمعالجة التحديات المشتركة. وتؤكد الأهداف الجوانب الإيجابية للترابط إذ تقر بأن تحقيق

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يمكن أن يساهما مساهمة حاسمة في إحراز تقدم في بلوغ كل الأهداف والغايات.

٣٦- وشدد أحد الخبراء على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أساسيان لإعمال حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً، مضيفاً أن هذه النظرية تقوم على استراتيجية اقتصادية ذكية. فالتجارة، إذ تستحدث عدداً كبيراً من الوظائف الجديدة في القطاع المنظم بالأساس، تساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة. وهكذا فإن النهج القائم على حقوق الإنسان وتقييم الجدوى أمران مترابطان.

٣٧- وأشار خبير آخر إلى الآثار الاجتماعية المعزولة للاتفاقات التجارية، بالتركيز على اتفاق شراكة المحيط الهادئ والحاجة إلى تقييمات مسبقة لآثار هذه الاتفاقات بغية قياس النواتج التوزيعية لإصلاح السياسة التجارية. وستتيح تلك التقييمات للوزارات المختصة وضع خطط للمستقبل واستراتيجيات تعديل. وجمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس أمر لا غنى عنه لوضع سياسات قائمة على قرائن. وتؤدي السياسة الاجتماعية، فيما يتصل بمبادئ منها المعاشات وإعانات الإعاقة وبدلات الأمومة وإعالة الأطفال، دوراً محورياً في تحرير المرأة وتمكينها الاقتصادي. وسيكون الاستثمار في هذا البعد من أبعاد الأثر الاجتماعي حاسماً لتحرير النساء من العمل في الرعاية وفي المنزل بلا أجر. ويتمثل السؤال الرئيسي في كيفية تمويل الاستثمار الاجتماعي وتعبئة الموارد.

٣٨- وشدد الخبير على أن جميع البلدان تقريباً، بما فيها أفقر البلدان، لديها قدرة وطنية على تمويل الاستثمار الاجتماعي. ويمكن اتباع سبل عدة، منها إعادة تخصيص الإنفاق العام (وذلك مثلاً بإلغاء أو تخفيض الإنفاق العسكري وزيادة الإيرادات الجبائية، بفرض ضريبة على استخراج المعادن مثلاً)، والقضاء على التدفقات المالية غير القانونية (كالتهرب الضريبي)، واستخدام الاحتياطات المالية واحتياطات العملة الأجنبية، والاقتراض أو إعادة هيكلة الديون، واعتماد أطر اقتصاد كلي أكثر ملاءمة (كتمل قدر من التضخم أو العجز المالي)، والمعونة الإنمائية، لا سيما في حالة أقل البلدان نمواً. وتوجد موارد لتمكين المرأة، بيد أن هذا التمكين لا يعتبر أولوية. ثم انتقلت المناقشة إلى مسألة ذات صلة، وهي: كيف سيكون باستطاعة البلدان بلوغ أهداف التنمية المستدامة إذا كانت في الآن ذاته تخفض الإنفاق العام باتباع سياسات اقتصادية متشددة وتنفيذ سياسات تعديل تتوخى تضيق الهامش الضريبي. وتشكل خطة عمل أديس أبابا أساس ميثاق اجتماعي جديد يتوخى توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الضرورية للجميع، مما يجعلها أساسية لتنفيذ الغاية ٥-٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر.

٣٩- وشدد خبير آخر على أهمية التركيز على الآليات التي ستتيح المضي قدماً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وذكر الخبير ثلاث مجموعات من الآليات المؤسسية التي يمكن الاستفادة منها فيما يتصل بخطة عمل أديس أبابا والتي تتجاوز الآليات التي

تناقش فيها عادة قضايا المرأة (مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالسكان والتنمية)، لا سيما الآليات العالمية والوطنية ودون الوطنية، إلى جانب مؤسسات حقوق الإنسان. وتشمل الآليات العالمية المنتدى العالمي للبنية الأساسية، وآلية تيسير التكنولوجيا، ومجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى المعني بتمويل التنمية. وأفاد الخبير بأن من المهم المشاركة بصورة نشطة في تلك الأطر، وتعميم الاعتبارات الجنسانية في عملها، والاستفادة من الموارد المتاحة لتمكين المرأة. أما على الصعيد الوطني ودون الوطني، فيؤدي التصميم المؤسسي دوراً مهماً. ويكمن أحد الأسئلة الرئيسية في معرفة كيفية تحسين المؤسسات الوطنية والمحلية بهدف تدعيم صلتها بالأطر المستدامة الجديدة. ولا بد من استحداث أساليب تحليلية أكثر تعقيداً لتقصي العلاقة بين التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة، بتحديد سلاسل السببية. وإضافة إلى ذلك، يحتاج وضع سياسات منصفة للتجارة إلى أساليب قائمة على المزيد من المشاركة. ولا بد أن تكون الأساليب القائمة على المشاركة مصممة على نحو سليم، إذ يمكن، في أسوأ الحالات، التلاعب بالعملية بحيث تعكس السياسة التجارية في نهاية المطاف مصلحة مجموعات محددة عوضاً عن المصلحة العامة. ولا بد من وضع نظم إحصائية جديدة لجمع البيانات وتجهيزها وتحليلها. وأخيراً، يمكن أن تؤدي المؤسسات والآليات المعنية بحقوق الإنسان دوراً في المساعدة على دعم التمكين الاقتصادي للمرأة في نظام التجارة الدولية.

٤٠ - واتفق المشاركون في أن القطاع الخاص يمكن أن يكون محركاً للقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي. إلا أن ذلك يتطلب وضع أطر مؤسسية وتنظيمية ملائمة تفضي إلى تطوير القطاع الخاص. ويمكن أن تخفف التدابير المنفذة لصالح المرأة في بعض البلدان، كنظام الحصص المخصصة للنساء في المشتريات العامة في كينيا، في تحقيق النتائج المنشودة بسبب القدرات المحدودة من جانب العرض. وتكتسي روح المبادرة لإنشاء مشاريع أهمية، إلا أنها كثيراً ما تستخدم لسد الرمق (مشاريع لسد الرمق) بدلاً من تطوير المشاريع والارتقاء بها. ويؤدي الاستثمار والتكنولوجيا دوراً أساسياً لتوليد القيمة المضافة والانتقال إلى التصنيع. ويتعين على القطاع الخاص التصدي لمسألتين مهمتين، هما ضمان المساواة بين الجنسين في العمل (وذلك مثلاً بتنظيم العمليات النساء وإلغاء السياسات التمييزية وتوفير الحماية الاجتماعية) وتوفير وسادة في حال حدوث تراجع اقتصادي.

٤١ - وتشمل المسائل الإضافية التي أثرت خلال المناقشة أنواع الجهات المعنية المطلوبة لجعل المؤسسات ومداولها ذات مغزى؛ والتفاعل بين التمكين الاقتصادي والفعالية الاقتصادية للمرأة؛ وضرورة الانتقال من المساواة الشكلية بين الجنسين إلى مساواة جوهرية؛ والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها زيادة مشاركة النساء في الأنشطة الإنتاجية في الوظائف الإنجابية وإمكانية تحمل المرأة عبئاً مزدوجاً، لا سيما في غياب خدمات عامة وحماية اجتماعية ملائمة؛ والكيفية التي يمكن بها ضمان توفير المزيد من الموارد بصفة مباشرة للمنظمات المعنية بحقوق المرأة وتعزيز دورها في صياغة السياسة التجارية.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٢- انتخب الاجتماع، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، السيد يوها نيامي (فنلندا) رئيساً له والسيدة لوسيانا نادر (أوروغواي) نائبة للرئيس - مقرر.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٣- أقر الاجتماع في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً جدول أعماله المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/EM.8/1. وفي ما يلي جدول الأعمال:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتائج الاجتماع

٤٤- اتفق الاجتماع، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، على أن يعد الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٥- أذن الاجتماع، في جلسته العامة الختامية أيضاً، لنائبة الرئيس - المقررة بأن تتولى، تحت إشراف الرئيس، إعداد الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور^(١)

- ١- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | |
|-------------------------|-----------------------------|
| إثيوبيا | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| أذربيجان | السويد |
| إسبانيا | شيلي |
| أستراليا | غانا |
| باراغواي | فنلندا |
| البرازيل | كولومبيا |
| بولندا | المكسيك |
| تركمانيستان | المملكة العربية السعودية |
| تركيا | منغوليا |
| تونس | موريتانيا |
| الجزائر | ناميبيا |
| جمهورية إيران الإسلامية | الولايات المتحدة الأمريكية |
| الجمهورية الدومينيكية | اليمن |
- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:
- أمانة الكومنولث
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة دول شرق البحر الكاريبي
مركز الجنوب
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية ممثلة في الاجتماع:
- مركز التجارة الدولية
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

(١) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين،

انظر TD/B/C.I/EM.8/INF.1 .

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الفئة العامة

منظمة أكشن إيد للمعونة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

منظمة فيلاج سويس غير الحكومية
